

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/6/KHM/1
16 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السادسة

جنيف، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق

قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

كمبوديا

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية وعملية المشاورة

١- أُعدّ تقرير كمبوديا الوطني وفق متطلبات المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات بموجب الاستعراض الدوري الشامل الواردة في الوثيقة A/HRC/6/L.24. وقد أنشئ، في سياق عملية إعداد التقرير، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الوطني، وهو يخضع لتنسيق اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان. وعقد الفريق العامل عدة اجتماعات ومشاورات مع الوكالات والوزارات الوطنية المعنية. وخلال الاجتماع الأخير، أُجريت المشاورة بصورة مشتركة مع عدد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان الترويج لحقوق الإنسان في كمبوديا (وترد أسماء هذه المنظمات غير الحكومية وتعليقاتها في المرفق الأول).

ثانياً - معلومات أساسية عن البلد

٢- كمبوديا بلد خرج من ماضٍ ملؤه المآسي والمِحَن والآلام. فقد أنزلت النزاعات والحرب الأهلية بكمبوديا دماراً كاملاً وانهياراً في جميع أنسجتها الاجتماعية، بما فيها التعليم والصحة وخدمات الحماية الاجتماعية. وأدى فقدان المؤهلات وانعدام قيمة رأس المال البشري، مما خلّفه نظام الخمير الحمر، إلى معاناة كبرى وعواقب لم يكن يحسب لها حساب.

٣- وقد كان طريق البلاد للإلبال من تركتها الثقيلة طويلاً مجهداً لقطعته للتغلب على هذه التحديات جميعها والانطلاق نحو عمليات بناء السلام والمصالحة الوطنية وإعادة البناء والتنمية. ولم تبدأ كمبوديا في الخروج من تحت الرماد إلا عام ١٩٩١. على أن كمبوديا حتى بما أقامته من أسس في ذلك الوقت وبعد إجراء الانتخابات العامة عام ١٩٩٣ على أساس اتفاقات باريس للسلام عام ١٩٩١. فقد تعرضت لعقبات تعترض سبيل تقدمها نحو بناء المؤسسات والاقتصاد وغير ذلك من الهياكل الأساسية، وذلك بسبب البيئة السياسية التي استمرت لسنوات طويلة.

٤- وفي هذا السياق، ينبغي لأي تقييم لحقوق الإنسان في كمبوديا أن يراعي منظور الحالة الماضية مقترناً بالجهود التي بُذلت في المرحلة الأولى بعد توقيع اتفاقات باريس للسلام الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار وإعادة البناء والتنمية في كمبوديا بدعم من المجتمع الدولي ومن خلال العمليات السياسية الداخلية المتصلة بالمصالحة الوطنية على أساس سياسة يفوز فيها الجميع اتبعتها الحكومة الملكية في أواخر التسعينات^(١).

٥- وخلاصة الأمر أن كمبوديا خلال نحو ثلاثة من العقود مرّت بتطورات سياسية كبرى أظهرت فيها شجاعته وصمودها كأمة، قطعت ثلاث مراحل صعبة لتصل إلى عملية للتنمية وإعادة البناء، بما في ذلك في ميدان حقوق الإنسان، على النحو التالي:

المرحلة الأولى: هي الفترة التاريخية التي تحقق بها تحرير البلاد من نظام الإبادة الجماعية في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، مما اعتُبر نقطة تحول كبرى في تاريخ كمبوديا الحديث، حيث تخلصت كمبوديا من ماضيها البائس ماضي حكم الخمير الحمر.

المرحلة الثانية: فترة بلوغ اتفاقات باريس للسلام في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، والتي وضع إطار الاعتراف بكمبوديا كدولة مشروعة ذات سيادة كاملة. وشقّت كمبوديا كأمة طريقها عبر العملية السياسية للمصالحة الوطنية لتصل بها إلى الانتخابات العامة للجمعية الدستورية، بمساعدة من الأمم المتحدة، ومن ثم إعادة نظام الحكم الملكي إلى البلاد تحت قيادة الملك السابق نورودوم سيهانوك. وقد أنشئت الجمعية الدستورية نتيجة لانتخابات عامة حرة جرت بالاقتراع السري، أدت بدورها إلى إنشاء الجمعية الوطنية والحكومة الملكية في أول تشريعات أصدرتها. وفي أعقاب ذلك، تم وضع دستور عام ١٩٩٣ الذي أخذ بنظام تعدد الأحزاب والتعددية في حكم البلاد.

المرحلة الثالثة: من خلال سياسة " المكاسب للجميع" التي ينتهجها سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سين، حققت الحكومة الملكية السلام الكامل في ١٩٩٨، وتمكنت بذلك من تركيز الجهود على عملية التنمية السياسية والاقتصادية. وقامت كمبوديا بنفسها بالتحضير جيداً لانتخابات الجمعية الوطنية الثانية في أواخر التسعينات (١٩٩٨)، وهي الانتخابات التي عرّفت العالم بالتقدم الديمقراطي الذي أحرزته البلاد وبالتزاماتها المتواصلة بحقوق الإنسان وتقدمها في هذا المضمار.

٦- وكمبوديا اليوم معروفة بسجل إنجازاتها الهامة في كثير من مجالات الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحقّقها من خلال عملية تحقيق الديمقراطية. وقد نظمت البلاد عدة انتخابات ديمقراطية (على مستوى البلد ككل وفي الأقاليم وعلى المستويات المحلية). وحققت فيها نجاحاً كبيراً في النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية. ويُعزى معظم ما أنجزته كمبوديا حتى الآن للاستقرار والأمن السياسي فيها.

٧- ويمكن الاستقرار السياسي الراهن الذي حققته كمبوديا ودعمته بجهودها المثابرة التي بذلتها بعد النزاعات من تنفيذ برامج إصلاحية متواصلة في جميع القطاعات وإعادة بناء قدراتها المؤسسية وتعزيز هيكلها الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية وهيئة مناخ مواتٍ جداً لاجتذاب الاستثمارات من المصادر الداخلية والخارجية مما يمكن من النمو الاقتصادي القوي ومن الحدّ من الفقر.

٨- وعلى الرغم من أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، واصلت الحكومة عملها على تعميق الإصلاحات العامة وخلق الظروف الموضوعية لتحقيق المزيد من الانتعاش والتنمية في البلاد. وتضمنت الحكومة الملكية الحقوق والحريات وهي تستمر على التزامها ببلوغ أفضل ما يمكن بلوغه من حقوق الإنسان لمواطني كمبوديا، على النحو المحسّد في الدستور وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية والعهديين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك دولية تتصل بهذا الشأن. وفي هذا السياق، جرى تدريباً تعزيز القدرات المؤسسية لدى الوكالات الحكومية، بما في ذلك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. واتسع نطاق الشراكات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتبقى حقوق الإنسان أحد المبادئ الأساسية المحسّدة في السياسات الرئيسية وفي الخطط والبرامج ذات الصلة الرامية إلى استمرار التنمية في البلاد.

ثالثاً - الحالة العامة

ألف - الجغرافيا

٩- تقع كمبوديا في جنوب شرق آسيا ويحدها كل من تايلند وفيت نام ولاوس. وتبلغ مساحتها ١٨١ ٠٣٥ كيلومتراً مربعاً. أما التقسيمات الإدارية في كمبوديا فتشمل بلدية بنوم بنه و٢٣ مقاطعات و٢٦ مدينة و١٥٩ قضاءً و٨ خانات و١٤١٧ ١ ناحية و٢٠٤ مناطق قروية تشمل ١٣ ٧٦٤ قرية.

باء - السكان

١٠- يبلغ عدد سكان كمبوديا حالياً ١٣,٤ مليون نسمة، ٥١,٥ منهم من الإناث. وتبلغ نسبة سكان المناطق الحضرية ١٩,٤ في المائة، في حين أن ٨٠,٦ في المائة من السكان يعيشون في الأرياف. وقد أظهر تعداد السكان أن متوسط الزيادة في معدل السكان خلال العقد الماضي بلغ ١,٥٤ في المائة. وفي عام ٢٠٠٥، كانت الكثافة السكانية ٧٥ شخص في الكيلومتر المربع الواحد، وسترثف عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٨٦ شخص في الكيلومتر المربع الواحد.

١١- والسكان الأجانب في مملكة كمبوديا هم من الفيتناميين والصينيين والقومية الشامية والتايلنديين والأوروبيين والأفارقة واللاويين واليابانيين والكوريين، وغير ذلك. أما الفئات الإثنية فهي: كوي، ستورنغ، تومبون، بونونغ، بروف، كروينغ، بور، كارث، سألوش، كاتشهورك، كراأورل، كوربيل، تامورن، شاري. وتعيش هذه الفئات جميعها وتعمل وتكسب رزقها بمنتهى الحرية.

جيم - الأديان

١٢- تنص الفقرة ٣ من المادة ٤٣ من الدستور الكمبودي على أن "البوذية هي دين الدولة" وتمارسها غالبية الكمبوديين. وإلى جانب البوذية هناك ديانات أخرى: المسيحية والإسلام والكاودائية والأنيمية... وغيرها، وهي تمارس وفقاً لمعتقدات معتنقها وتقاليدهم، بما في ذلك معتنقوها من الإثنيات المختلفة دون أي تمييز.

دال - اللغات

١٣- اللغة الرسمية لغة الخمير. أما للغات الأجنبية الأخرى في البلاد فهي الإنكليزية والفرنسية والصينية واليابانية والكورية والتايلندية والفيتنامية، وغيرها، ويستخدمها الناس ويتحدثون بها في مملكة كمبوديا دون أي تمييز.

هاء - الاقتصاد

١٤- خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، شهد الاقتصاد نمواً بمعدل ١٠ في المائة سنوياً، وكان معدل التضخم أقل من ٥ في المائة، كما كان سعر صرف العملة ثابتاً عادةً. وارتفع متوسط الدخل الفردي من ٣٩٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (عام ٢٠٠٠) إلى ٦٢٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (عام ٢٠٠٨). ويتناقص معدل الفقر بنسبة تزيد عن ١ في المائة سنوياً.

واو - الفلسفة السياسية

١٥- تعتبر مملكة كمبوديا مملكة دستورية تأخذ بنظام تعدد الأحزاب والديمقراطية، وذلك بموجب المادتين ١ و٥١ من دستور المملكة لعام ١٩٩٣.

زاي - بنية الدولة

١٦- مملكة كمبوديا دولة مستقلة وذات سيادة ومسالمة ومحيدة، وهي من بلدان عدم الانحياز. وهناك في البلاد ثلاث سلطات هي التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- **السلطة التشريعية:** يمثلها مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية. وتُشكّل الجمعية الوطنية بانتخابات عامة حرة بالاقتراع السري لولاية مدتها خمس سنوات. أما مجلس الشيوخ فقد أنشئ عام ١٩٩٩ بالتعيين وبالانتخابات العامة غير المباشرة. وينبغي ألا يزيد عدد أعضاء مجلس الشيوخ عن نصف عدد أعضاء الجمعية الوطنية. أما ولاية مجلس الشيوخ فمدتها ست سنوات.
- **السلطة التنفيذية:** تمثلها الحكومة الملكية برئاسة رئيس للوزراء يرافقه كأعضاء عدد من نواب رئيس الوزراء وكبار الوزراء والوزراء ووزير الخارجية. ويقود رئيس الوزراء الحكومة وهو عضو في الجمعية الوطنية من الحزب الفائز في الانتخابات. أما بقية الوزراء فهم يُنتقون من أعضاء الجمعية الوطنية أو من خارجها، غير أنهم جميعاً، بالضرورة، من الأحزاب السياسية التي لها مقاعد في الجمعية الوطنية.
- **السلطة القضائية:** المقصود بالسلطة القضائية المحاكم من جميع المستويات والتي لها سلطات مستقلة تتكفل بالقانون والأطر القانونية ذات الصلة بحماية جميع حقوق الشعب الكمبودي وحرياته.

رابعاً - تنمية الأطر المؤسسية لحقوق الإنسان

ألف - لجنة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى التابعة لمجلس الشيوخ

١٧- هذه اللجنة هي إحدى لجان مجلس الشيوخ التسع، ويقع عليها واجب حماية حقوق المواطنين القانونية. وتؤدي اللجنة، باسم المجلس، الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتلقي الطلبات والشكاوى من الأشخاص الذين تُنتهك حقوقهم. وتتمتع اللجنة بالحق في دراسة الشكاوى التي يتقدم بها الأشخاص والتحقيق فيها، وإبلاغ الحكومة عنها توخياً لحلها. وفي ٢٠٠٩، تلقى المجلس ٢٤ شكوى (ست منها كانت استئنافاً لأحكام أصدرتها المحاكم و١١ منها ضد سلطات الأقاليم و٧ منها مسائل مُثارة فيما بين المواطنين يجري العمل على تسويتها).

باء - لجنة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية العامة

١٨- أنشئت هذه اللجنة كواحدة من تسع لجان تابعة للجمعية الوطنية. ويوكل لهذه اللجنة، باعتبارها ممثلة للشعب، واجب حماية حقوق الإنسان ومعالجة الطلبات والشكاوى التي يتقدم بها المواطنون الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك من جانب الهيئات المختلفة، وذلك على غرار ما تفعله لجنة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى التابعة لمجلس

الشيوخ. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، بلغ عدد الشكاوى الواردة ١٢٦ شكوى، منها ٨٧ شكوى تتعلق بتزاع على الأرض و٣٩ شكوى تتعلق بقرارات أصدرتها المحاكم وبمسائل أخرى.

جيم - اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان

١٩ - اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان هي هيئة حكومية مكلفة بواجب حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في كمبوديا. وقد أنشئت اللجنة بموجب المرسوم الملكي رقم NS/RKT/0100/008 المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، والرسوم الملكي رقم NS/RKT/0209/163 المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن تعديل المادتين ٢ و٥ من المرسوم الملكي NS/RKT/008 المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لإنشاء اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان. وتقع على اللجنة الأدوار والمهام المتصلة بالتحقيق في جميع أنواع الشكاوى وحلها وجمع المعلومات المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان وتنظيم التدريب والنشر فيما يتعلق بحقوق الإنسان وإعداد تقارير حقوق الإنسان المقدمة إلى الأمم المتحدة. وفي ٢٠٠٧، تلقت اللجنة ٨١٠ من الشكاوى، منها ٦٢٥ شكوى يجري النظر فيها، وتواصل اللجنة العمل على الشكاوى الـ ١٨٥ الأخرى. وقد قامت بتحرياتها المتعلقة بـ ١٧١ شكوى وأصدرت رسائل تدخل في ٨٩ شكوى وساعدت على تسوية ٧ من الشكاوى.

دال - مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا

٢٠ - من الواضح تماماً، فيما يتعلق بالتعاون الدولي، أن كمبوديا تبذل كل الجهود الممكنة للمشاركة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بموجب أطر الأمم المتحدة. ومنذ نهاية عملية السلام في ١٩٩٣، وسّعت كمبوديا نطاق تعاونها مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان من خلال إنشاء مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا وذلك إلى جانب الولاية الدورية للممثل الخاص للأمين العام. وقد استمر التعاون مع الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بالتمديد الدوري لولاية الممثل الخاص للأمين العام ولولاية مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا.

٢١ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، واصلت الحكومة الملكية في كمبوديا تمديد عملية مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا، وخصوصاً في مجالات بناء القدرات. ويعتبر استمرار تعيين المقرر الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا لمدة سنة بمهمة مساعدة البلاد في ميدان حقوق الإنسان مؤشراً واضحاً للجهود المخلصة والالتزام الراسخ لدى الحكومة الملكية في كمبوديا بسياسة حقوق الإنسان.

هاء - المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية

٢٢ - يتطور المجتمع المدني بصورة متزايدة في كمبوديا بمشاركة النشطة في الارتقاء بجدول الأعمال الاقتصادي - الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع المجالات. وتقام المنظمات غير الحكومية ذات التنظيم المستقل وتنفذ برامجها وأنشطتها الخاصة متمتعاً بما تمنحه لها الحكومة من إمكانية العمل على نطاق موسع في عموم البلاد. ويوجد حالياً في كمبوديا نحو ٢٠٠٠ منظمة غير حكومية محلية ودولية تنفذ عملياتها في كثير من الميادين والقطاعات. ويعمل ٦٠ منها في ميدان حقوق الإنسان. وقد شكلت منظمات غير حكومية، عددها ٢٣ منظمة، اتحاداً هو لجنة العمل الكمبودية لحقوق الإنسان، يقوم دورها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مجالات من قبيل التعليم والنشر وتدريب القوات المسلحة.

واو - نحو إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان

٢٣- في ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نظمت الحكومة الملكية في كمبوديا ممثلةً باللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان وبالتعاون مع الفريق العامل المعني بألية حقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مؤتمراً يُعنى بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في مقاطعة سيّم رياب. وأُتفق من حيث المبدأ على إقامة المؤسسة استناداً إلى مبادئ باريس. ويعمل الفريق العامل المشترك من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على صياغة قانون لهذه المسألة حالياً.

زاي - الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية (محكمة الخمير الحمر)

٢٤- في ٢٠٠٣، توصلت الحكومة الملكية في كمبوديا والأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي للجرائم المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية. ونتيجة لذلك أنشئت في المحاكم الكمبودية دوائر استثنائية لمقاضاة الجرائم المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية. وبدأت هذه الدوائر عملها في ٢٠٠٦ في كمبوديا. وفي بيان مشترك صدر في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ عن اجتماع بين الممثلين الساميين للحكومة الملكية في كمبوديا والأمم المتحدة، أُعرب عن الترحيب بالمنجزات الهامة التي حققتها الدوائر الاستثنائية بعد بدء الجلسات العامة للمحاكمة الأولى أمام هذه الدوائر. واعترف البيان بالتقدم المحرز في معالجة مسألة الإفلات من العقاب على جرائم نظام الخمير الحمر البائد. ويؤمل أن تصبح هذه الدوائر الاستثنائية محكمة نموذجية في النظم القضائية في المستقبل.

حاء - الإصلاحات القانونية والقضائية

٢٥- تركز الحكومة الملكية جهودها على تحسين النظم القانونية والقضائية من خلال عملية إصلاحها، أساساً فيما يتعلق بسن القوانين ووضع الاستراتيجيات واتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة لتعزيز قدرة جهاز القضاء واستقلاله ونزاهته، مما يعتبر إحدى الأولويات والتحديات الكبرى في عملية تعزيز سيادة القانون.

٢٦- وقد حققت كمبوديا تقدماً ملحوظاً في اعتماد قوانين مختلفة والمصادقة عليها. فخلال انعقاد الدورة التشريعية الثالثة، تم إصدار ما مجموعه ١٤٠ قانوناً (بينها ثلاثة مدونات رئيسية هي قانون الأصول الإجرائية الجنائية وقانون الأصول الإجرائية المدنية وقانون الأحوال المدنية). ويتصل عدد كبير من النصوص القانونية وغيرها من الأنظمة التي اعتمدت خلال العقد الماضي، في جانب كبير منها، بالقطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢). وأسهمت في تحقيق التمتع بحقوق الإنسان الأساسية في هذه الميادين. وعلى الشاكلة نفسها، وعملاً على تعزيز نظام القضاء، ولا سيما من خلال تعزيز قدراته ومسؤولياته، قامت الحكومة بإنشاء الأكاديمية الملكية للمحاكم، وتتمثل مهامها في تدريب القضاء والمدّعين العامين وتعزيز قدراتهم^(٢).

٢٧- وستواصل الحكومة الملكية برنامج الإصلاحية واستراتيجياتها الخاصة بالنظم القانونية والقضائية بغية تحقيق الأهداف السبعة التالية:

- حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- تحديث القوانين؛

- تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والوصول إلى المحاكم؛
- تعزيز خدمات المحاكم الخاصة بالقضايا وما يتصل بها للارتقاء بجودتها؛
- التوسع في نطاق الخدمات القضائية لتشمل سلطات المحاكم وخدمات النيابة العامة؛
- إحداث نظام لتسوية المنازعات خارج نطاق نظام القضاء؛
- التوسع في المؤسسات القانونية والمحاكم بحيث تؤدي ولايتها بنجاح.

٢٨- وقد وزعت على نطاق واسع القوانين والمراسيم المعيارية المختلفة بغية تنفيذها، وذلك بقيادة مجلس الإصلاح القانوني والقضائي. كما نشرت في الجريدة الرسمية الملكية التي تصدر شهرياً، إلى جانب ذلك، جرى تعميم عدد كبير من القوانين الهامة عن طريق الوزارات المختلفة والمجالس الوزارية والبلديات والمقاطعات، كما تُنشر في وسائل الإعلام وعبر الإذاعة والتلفاز ومن خلال المحافل العامة وحلقات العمل التدريبية الأخرى. وتعتبر نظم إنفاذ القانون المنشأة آلية لفرض القوانين المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجتمع مجلس الوزراء في جلسة دورية (يوم الجمعة من كل أسبوع) لوضع خطط العمل ودراساتها وتفصيلها. وكانت الحكومة، في وقت مضى قد عدلت المادة ٥١ من قانون الموظفين المدنيين لتسهيل عملية مقاضاة الموظفين الذين ينتهكون القانون. وللسلطة التشريعية دور هام تؤديه في معاينة أعمال إنفاذ القانون من خلال استدعاء أعضاء الحكومة للمساءلة. وتتولى هيئة النيابة العامة دورها في جميع القوانين الجنائية من خلال العمل كآلية مكلفة بمهام التحريات الخاصة بإنفاذ القوانين وانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بتقديم كتب الاتهام إلى المحاكم.

٢٩- وهناك مستويان من المحاكم في مملكة كمبوديا:

- المحكمة الابتدائية (على مستوى المقاطعات/البلديات) والمحكمة العسكرية، وهما المحكمتان الأساسيتان للمحاكمة الأولى. ولكل محكمة ابتدائية اختصاصها في منطقة مقاطعة أو بلدية معينة في مختلف أنحاء البلاد. أما المحكمة العسكرية فمركزها بنوم بنه ويشمل اختصاصها إقليم مملكة كمبوديا كله.
- محكمة الاستئناف والمحكمة العليا، وهما محكمتا الاستئناف ومركزهما في بنوم بنه. ويشمل اختصاص كل منهما إقليم مملكة كمبوديا كله ولجميع المحاكم المذكورة أعلاه دور رئيسي تؤديه في تسوية جميع القضايا التي تتعلق بالإدارة أو بالقانونية على أن صلاحية المحكمة العسكرية لا تشمل إلا الجرائم المتصلة بالعسكريين على نحو ما يحدده القانون.

٣٠- وعملاً على تخفيض التكاليف، وخصوصاً أعباء المحاكم، أنشأت الحكومة الملكية مراكز الخدمات القضائية، وهي مشروع تجريبي على مستوى الأفضية (في بعض الأفضية). وتقوم وزارتا العدل والداخلية بتنفيذ المشروع في عدد من المقاطعات (كومبونغ سبو، كومبونغ تشهنانغ، سييم ريبانغ، باتامبانغ، موندوكيري، راتاناكيري). ويجري في الوقت نفسه تدريب ٨ من مجالس النواحي في المناطق الريفية على الشؤون القانونية والممارسات الجديدة لتمكينها من معالجة المنازعات الصغيرة خارج نطاق المحاكم.

سادساً - تنفيذ القوانين والمعاهدات الدولية

٣١- في سياق الالتزامات الدولية، تعتبر مملكة كمبوديا دولة طرفاً في معظم الصكوك الدولية الإنسانية والخاصة بحقوق الإنسان سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي. وقد وفّت كمبوديا هذا العام بالتزاماتها بتقديم تقاريرها الوطنية لعدد من الهيئات الدولية التعاهدية، وهي تحديداً، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري. ويجري العمل حالياً على إعداد مشروع التقرير القادم الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٢- تؤمن كمبوديا بأن حقوق الإنسان تشكل وحدة مترابطة متعاضدة لا انفصام بين أجزائها. وينبغي إقامة قيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان، والترويج لها، من خلال مبدأ العالمية، على أن يقترن هذا المبدأ بالأوضاع التاريخية وأن يراعي الواقع التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد وخصوصيتها. وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعلق كمبوديا أهمية كبرى على القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تعرفه المادتان ٣٥-٣٦ من دستورها. وفي هذا الصدد، وبعد فترة التراعات، لم توفر الحكومة أي جهد لتعزيز أعمال حقوق الإنسان بجميع أشكالها في المجتمع من خلال وضع جداول أعمال حكومية تعرف بالمناهج السياسية المختلفة (الشاملة والقطاعية). وقد أسفر تطبيق الاستراتيجية الرابعة خلال الفترة الثالثة لانعقاد الهيئة التشريعية (من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨) عن منجزات كبرى. وكان لذلك أثره الإيجابي على النسيج الاجتماعي المعزز وثقافة السلام والأمن والأمان الاجتماعي والديمقراطية، مما أسهم في النهوض بحقوق الإنسان في كمبوديا.

١- الحدّ من الفقر

٣٣- تشدد كمبوديا بصورة خاصة على الحدّ من الفقر باعتبار ذلك يشكل جهداً رئيسياً يرمي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على ضوء أن ٩٠ في المائة من الفقراء يعيشون في مناطق ريفية شهدت فترة نزاعات مطولة. ولذا، يوجه الانتباه إلى التصدي للفقير كإحدى الأولويات العليا في تنفيذ وثيقتي السياسة الاستراتيجية الحكومية، وهما الاستراتيجية الرابعة والخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ١٩٩٦-٢٠١٠، وقد صممتا كأداة تركيز مناصرة للفقراء تعمل على تشريع وتأثير التنمية، ولا سيما في المناطق الريفية. وهكذا، فقد حققت الحكومة تقدماً متواصلاً نحو ضمان المناخ الاقتصادي العام المساند للحدّ من الفقر.

٣٤- ونتيجة لذلك، سُجل تقدم متواصل في الحدّ من الفقر بتخفيضه بنسبة تزيد عن ١ في المائة في العام الواحد، كما يوجد تحسن في المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، وخصوصاً فيما يتصل بالتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين^(٣). وعلى أساس هذا النحو، ارتفع دخل الفرد في ٢٠٠٨ إلى نحو ٦٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي بمعدل سنوي قدره ٩,٥ في المائة ابتداءً من ١٩٩٩. وبالمناسبة، عملت الحكومة الملكية جاهدة لضمان استمرار المناخ الاقتصادي العام الصحي بحيث يدعم الحدّ من الفقر. كما اتخذت التدابير لتناول مجموعة السياسات المناصرة للفقراء والمقترنة بجهود الحكومة في جميع القطاعات، وكان لذلك آثاره الإيجابية على حالة الفقر، مما يعتبر عاملاً هاماً أسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في الميادين ذات الصلة.

٢- الحق في العمل والحق في الانضمام إلى النقابات

٣٥- ينص دستور كمبوديا على أن "المواطنين الكمبوديين من رجال ونساء يتمتعون بحقوق اختيار عملهم وفقاً لقدراتهم ولاحتياجات المجتمع" (المادة ٣٦-١). وقد بذلت الحكومة الملكية الجهود لتوفير فرص العمل للشعب الكمبودي، وخصوصاً للفقراء، للعمل إما داخل البلاد أو خارجها^(٤). ولهذه الغاية، تم وضع برامج التدريب والتعليم المهني وغير ذلك من مشاريع التدريب، ويروج لها لصالح الفئات الأشد ضعفاً بين السكان، بغية تلبية احتياجات أسواق العمل.

٣٦- وتتمارس حقوق العمل واختيار العمل المناسب في مملكة كمبوديا دون أي تمييز، وفق المادة ١٢ من قانون العمل. وتقتضي كمبوديا بوضع مبادئ توجيهية لحماية المقيمين الأجانب الذين يعملون في البلاد^(٥).

٣٧- وتبذل الجهود للحد من نسبة عمل الأطفال في أعمال خطيرة، وذلك من خلال تنفيذ برامج ومشاريع مختلفة مخصصة لهذه الغاية. إضافة لذلك تم جزئياً تنفيذ خطة مدتها خمس سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٢) للقضاء على أقصى أشكال عمل الأطفال، ويجري العمل على وضع أنظمة تقييد عمل الأطفال وتتصل بقضايا العمل عموماً، تحقيقاً لهذه الغاية. ويستند تنفيذ الخطة الاستراتيجية هذه على المبادئ والغايات التالية: (أ) خلق الوظائف؛ (ب) ضمان ظروف عمل جيدة للعمال؛ (ج) صياغة قانون للأمن الاجتماعي للعاملين والعمل على تنفيذه؛ (د) تنمية الموارد البشرية.

٣٨- وفي الوقت الحاضر، حققت كمبوديا تقدماً بإنشاء ٣٨ مركزاً من مراكز التدريب التقني والتدريب المهني، على الشكل التالي: ٦ مراكز للتعليم العالي والمهني؛ مركز واحد للمستوى الفني المتوسط؛ ٥ مراكز مهنية في بنوم بنه؛ ٢٦ مركزاً مهنياً في ٢١ من البلديات والمقاطعات، ويدرس فيها في دورات مختلفة ٤٧١ ٦٩ شخصاً.

٣٩- وعملاً على الارتقاء بأحوال المعيشة، اتخذت الحكومة خطوات لوضع برامج للمواطنين تمكنهم من الحصول على الخبرات/التقنيات والمهارات تمكنهم من الالتحاق بأعمال مناسبة تتفق مع ما يحققه المجتمع من تقدم ومع متطلبات الأسواق. كما تساند الحكومة الملكية إنشاء النقابات ومشاركة الأفراد فيها، مما يشكل حقاً يحمي القانون^(٦).

٤٠- واهتمت الحكومة الملكية بإدارة الشغيلة والعمال واستخدامهم على المستوى المحلي. وفي ٢٠٠٧، كان في البلاد ٣٦٨ ٢ مؤسسة أعمال و ٤٤٠ ٥٠٠ شغيل/عامل، وهو ضعف ما كان عليه الحال في ٢٠٠٥ (حيث كان العدد ٢٢٩ ١ مؤسسة أعمال و ٢٧٧ ٩٤٢ عاملاً). وقد أبلغت وزارة العمل مالكي مؤسسات الأعمال بضرورة احترام قانون العمل وغيره من اللوائح الناظمة لنظافة مكان العمل ولأمن العمل، وبضرورة إنشاء عيادة صحية وغرفة طوارئ تتوفر منها الأدوية الكافية، وكذلك بضرورة توفير الإضاءة الكافية في مكان العمل^(٧).

٤١- على أن البلاد لا تزال تواجه صعوبات (من قبيل البطالة) بسبب التحديات التالية:

- مخلفات الحرب الأهلية التي استمرت أكثر من عقدين من الزمن؛
- استثمارات هذه الفترة تركز على التنمية في المدن والبلدان الرئيسية وحدها، وليس هناك بعد ما يشجع المستثمرين على الاستثمار في المناطق الريفية؛
- كثيراً ما تنزل الكوارث الطبيعية بعمليات الإنتاج والأعمال والزراعة في المناطق الريفية؛

- تكاليف اليد العاملة في المناطق الريفية أقل منها في المدن والبلدات الرئيسية؛
- استمرار افتقار المواطنين للمهارات والتقنيات المناسبة لأسواق العمل.

٣- الملكية وإصلاح الأراضي

٤٢- أعطت مملكة كمبوديا لجميع الأعراق كامل الحقوق في الملكية العقارية، أو الملكية المشتركة، مما يضمنه الدستور^(٨). كما اتخذت الحكومة الملكية في الوقت نفسه خطوات وتدابير لتوفير المساعدة الاجتماعية على الحدّ من الفقر من خلال برنامج الأراضي. ولهذا الغاية قامت الحكومة الملكية بتوزيع الأراضي على المواطنين الذين يحتاجون فعلاً إلى الأرض، وذلك من خلال إطار ينطوي على إنشاء قرى ومستوطنات جديدة، ويشمل الأراضي التي تم تنظيفها من الألغام ووضع اللوائح لتنظيم الاستيلاء على الأراضي لصالح الفقراء.

٤٣- وتعلق الحكومة أهمية كبرى على إصلاح الأراضي لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة، مع مراعاتها للبعد التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه المسألة. وعلى هذا، يجري التشديد على تعزيز أمن حيازة الأرض (مما ينطبق على الأراضي العامة والأراضي الخاصة) من خلال تسجيل الأرض لأغراض إجراءات الحراثة المنهجية أو المتقطعة، مما يمكن من إعطاء سندات الملكية للأشخاص، وكذلك للمؤسسات، ممن تحق له هذه السندات وقد بذلت جهود كبرى للتغلب على صعوبات هذه المسألة وتحقيق الأولوية المتصلة بها من خلال مواصلة العمل على مواجهة هذه التحديات في جدول أعمال الحكومة^(٩).

٤٤- وقد أنشأت الحكومة الملكية عدداً من الأطر المؤسسية والقانونية، ومنها ما يلي:

- المرسوم الفرعي رقم ١١٨ بشأن إدارة أراضي الدولة والتعليمات الخاصة بذلك، وهو مؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ويُعنى ببرامج توزيع الامتيازات الاجتماعية للأراضي؛
- لائحة التعليمات رقم ٢ المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن مسألة الاستيلاء غير القانوني على أراضي الدولة. ويتمتع جميع المواطنين في كمبوديا بحقهم في حماية القانون لهم من إخلاء الأرض بالقوة مهما كان الحال. وفي حال احتياج الدولة للأرض لأغراض المصلحة العامة، فإن على الدولة أن تقدم للمواطنين المتضررين التعويض المناسب^(١٠)؛
- الإجراءات الخاصة بتسجيل أراضي المجتمعات المحلية من السكان الأصليين.

٤٥- وتعترف الدولة بحق السكان الأصليين في استخدام أراضيهم التقليدية، بما في ذلك ترسيم حدود القرى بموافقة المجتمعات والسلطات المحلية المعنية، مما يمكن لجنة التنمية الإقليمية ولجنة القرية من التعاون معاً على رصد استخدام الأراضي ووضع التدابير الرامية إلى ضمان استخدام الموارد الطبيعية بما يتماشى مع متطلبات الاستدامة.

٤٦- وأصدرت الحكومة الملكية مبادئ توجيهية في سياق المرسوم الفرعي (لهذا العام) لتسجيل الأراضي ولحقوق ملكية الأرض التي تعود لمجتمعات الأقليات في مملكة كمبوديا. وتنص هذه المبادئ التوجيهية على ملكية مجتمعات الأقليات لأراضيها لأغراض الإنتاج الزراعي دعماً لأسباب الرزق الخاصة بها وكذلك لإمداد الأسواق^(١١).

٤٧- وقد حققت الحكومة الملكية تقدماً موازياً بإزالة الألغام التي زُرعت خلال عقود النزاعات في البلاد. وتناقص عدد ضحايا الألغام بشكل كبير من ٤ ٠٠٠ إصابة في ١٩٩٦ إلى ٩٠٠ إصابة في ٢٠٠٥ ثم إلى ٣٥٢ إصابة في ٢٠٠٧. وقد أحرزت برامج إزالة الألغام والجهود الخاصة بها تقدماً لا من حيث مواجهة هذه المسألة الإنسانية بل كذلك في المساهمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة الاستراتيجية التي تنفذها الحكومة طوال السنوات الماضية. وإلى جانب ذلك، أرسلت الحكومة عام ٢٠٠٦ مئات أخصائيي إزالة الألغام الكمبوديين للمشاركة في عمليات حفظ السلام في عدد من البلدان (من قبيل السودان، وهي في سبيل التحضير لإرسالهم إلى تشاد وإلى الكونغو). بموجب إطار المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، على التوالي.

٤- الأمن الاجتماعي

٤٨- يحمي القانون الحقوق الخاصة بالأمن الاجتماعي. ويعرف القانون استحقاقات الأمن الاجتماعي للعاملين والموظفين في الشركات الخاصة، بما فيها الاستحقاقات التقاعدية واستحقاقات مخاطر العمل وغير ذلك من استحقاقات من يحدده مرسوم فرعي في هذا الخصوص.

٤٩- وعملاً على تنفيذ نظام الأمن الاجتماعي بموجب قانون العمل، أنشأت الحكومة الملكية في كمبوديا صندوقاً نقدياً للأمن الاجتماعي الوطني وذلك بالمرسوم الفرعي رقم ١٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد أنشئ هذا الصندوق كهيئة عامة تحت إشراف وزارة العمل والتدريب المهني ووزارة الاقتصاد والمالية، وتمثل مهمته في إدارة نظام الأمن الاجتماعي وضمان تسديد كافة الاستحقاقات للأعضاء لمساعدتهم على التغلب على صعوبات التقدم في العمر واليأس والوفاة، وللقيام بغير ذلك من أعمال تتعلق بمخاطر العمل في حالة المرض والأمومة^(١٢). وإلى جانب الصندوق المذكور، اهتمت الحكومة الملكية بنظام الأمن الاجتماعي لموظفي الدولة السابقين وللأشخاص المسنين.

٥٠- وباختصار، وخلال فترة الانعقاد الثالثة للهيئة التشريعية، نجحت الحكومة الملكية في إنقاذ ومساندة عدد كبير من المتشردين والضعفاء، بينهم نساء وأطفال، ومن المعوقين وضحايا الاتجار بالبشر وضحايا الكوارث الطبيعية. وقد أتخذت الخطوات الملائمة للتخفيف من تدفقات المشردين ومعالجتهم في المراكز الحضرية. وتعاونت الحكومة مع المنظمات الوطنية والدولية وكذلك مع المؤسسات والجمعيات المدنية ذات الصلة لتوفير نص العمل للفقراء وللتخفيف من ضعفهم. كما بُذلت الجهود المتعلقة بشبكة الأمان الاجتماعي لتحسين رفاه الناس بطرق منها زيادة المرتبات التقاعدية وغير ذلك من الاستحقاقات للموظفين المتقاعدين وللمحاربين القدماء.

٥١- كما يجري التفكير بإصدار تشريعات جديدة في هذا المجال الاجتماعي، بينما يجري العمل بالفعل على إصدار تشريعات أخرى. من ذلك مثلاً إعداد مشروع قانون عن تبني الأطفال فيما بين البلدان ومشروع قانون عن حماية حقوق مبتوري الأطراف وتعزيزها، ليصار إلى اعتمادهما في الجمعية الوطنية في المستقبل القريب. وتتيح كمبوديا الفرصة للفئات الضعيفة من قبيل المحاربين القدماء لتشكيل رابطة خاصة بهم تعمل على حماية مصالحهم^(١٣).

٥- الحق في الرعاية الصحية

٥٢- تعطي الحكومة الملكية الأولوية، في القطاع الصحي، للوقاية من جميع أنواع الأمراض الوبائية وعلاجها في الوقت المناسب، ولرعاية الشعب الصحية وتغذيته؛ وهي تعتبر رفاه الشعب شرطاً مسبقاً لأي تنمية للموارد البشرية وأي تنمية

اجتماعية اقتصادية مستدامة. وقد بُذلت الجهود لتعزيز رفاهية عامة الشعب، ولا سيما الفقراء والنساء والأطفال، عن طريق تقديم الدعم لتحسين الخدمات الصحية بكفاءة فعالية من حيث التكاليف والجودة وإتاحة الوقاية والعلاج وكذلك بتعزيز القدرة المؤسسية على التخطيط المالي وتنفيذ السياسات الاستراتيجية المتعلقة بالإدارة الفعالة للموارد البشرية.

٥٣- ونتيجة لذلك، انخفض معدل وفيات الأطفال من ٩٥ إلى ٦٦ لكل ١٠٠٠ طفل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. كما تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال الفترة نفسها. وتراجع أيضاً معدل الوفيات النفاسية للأمهات من ٤٧٢ إلى ٤٣٧ لكل ١٠٠٠ ولادة. وتعتبر الرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي في الأرياف وكذلك الإمداد بالمياه النظيفة في المناطق الريفية دون الأهداف المبينة في الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أبرزت التقارير أن سنة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية التي لا تتجاوز حالياً ٩,٠ في المائة هي أقل من نصف نسبة انتشاره التي كانت تقدر بـ ١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٥٤- وفيما يلي تطورات هامة أخرى خلال السنتين الأخيرتين: وُضعت خطة جديدة للقطاع الصحي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ لمواصلة الخطة القديمة؛ وسجلت مخصصات ومدفوعات الميزانية للقطاع الصحي نمواً واستقراراً؛ وتشارك حوالي ١٣٠ منظمة غير حكومية في دعم القطاع الصحي، وأغلبها تعمل في المناطق النائية^(١٤)؛

٥٥- وفي فترة السنة الأخيرة، يقدر عدد المستفيدين من الاستشارات الطبية بما مجموعه ٦٤١ ٧٤٥ ٨. ومن هذا العدد، كُشفت ١٧٨ ٦٠٧ ٦ حالة إصابة جديدة بالمرض. وكان ثمة ٦٩٠ ٤٩٥ مريضاً مقيماً، خضع ٨٢٠ ٧٢ منهم لعمليات. وسجل معدل الوفيات في المستشفيات تراجعاً إذ بلغت نسبته ١,٧٦ في المائة. وفي عام ٢٠٠٧، أُنجزت ٢٠ مقاطعة/بلدية في مختلف أنحاء البلد (باستثناء بلدية بنوم بنه، ومقاطعات بري فنغ، وستونغ ترينغ، وأودار ميانشي) البرنامج الوطني لتطعيم الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة بستة حقن لقاح لفائدة ما مجموعه ٣٤٢ ١٢٩ ١ رضيعاً، وبلقاح ضد السل لفائدة ٤٨٧ ٢٣٩ طفلاً، وبلقاح ضد شلل الأطفال لفائدة ٦٦٠ ٥٧ طفلاً. وحققت كمبوديا إنجازاً مثيراً في معدل كشف حالات السل ومعدل شفائه (من ٧٠-٨٠ في المائة على التوالي) عن طريق تنفيذ برنامج السل بدعم من اليابان خلال العقد الماضي. وتظهر المؤشرات المؤقتة منذ عام ٢٠٠٥ أن الوصول إلى الخدمات الصحية وتقديمها استمر في التحسن وأن لدى الكمبوديين حالياً مراكز صحية أفضل؛ كما استمرت تغذية الأطفال في التحسن^(١٥).

٥٦- ومع مر السنين، نفذت الحكومة الملكية البرامج الصحية بتمويل ودعم تقني ومساعدة من عدد المنظمات من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج المعونة الأسترالية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الغذاء العالمي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وتعرب كولومبيا عن تقديرها الكبير للشراكة الوثيقة التي عقدها معها المجتمع الدولي في معالجة القطاعات الصحية.

٦- الحق في التعليم

٥٧- تدرك كمبوديا أهمية التعليم كأداة رئيسية للتنمية الوطنية. ويعزز الدستور الحق في التعليم ويحميه. ولهذا الغرض، نشرت حكومة المجلس التشريعي الثالث "الخطة التعليمية الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠" التي تعتبر مكوناً من مكونات استراتيجيتها الرباعية وخطتها الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. ويتمثل هدف الاستراتيجية في كفالة حقوق وفرص متساوية لجميع الأطفال والبالغين الكمبوديين في تلقي التعليم الأساسي الرسمي وغير الرسمي دون

تميز على أساس العرق واللون والجنس واللغات والأديان والتوجهات السياسية والأصل والمركز الاجتماعي. ومن الناحية الأخلاقية، ترتبط هذه الخطة الاستراتيجية بتعليم ثقافة السلام، واحترام حقوق الإنسان، والمبادئ القانونية والديمقراطية، والعدل، وذلك عن طريق مكافحة العنف، وتعاطي المخدرات، والاتجار بالأطفال والنساء، وجميع أنواع التمييز في المجتمع. وهي تعكس مفهوم "التعليم للجميع والجميع من أجل التعليم" الذي يُعبّر عن تنفيذ الفصل ٦ من القانون الدستوري المتعلق بتساوي جميع الأشخاص في الحقوق.

٥٨- وقد أحرزت الحكومة الملكية، في اضطلاعها بهذه الاستراتيجية، تقدماً هاماً في كفالة المساواة بين جميع الأطفال في تلقي تسع سنوات من التعليم الأساسي. فقد زاد عدد المدارس بنسبة ٣٠ في المائة من ٦٩٦٣ في السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٩١٠٨ في السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما قفز معدل التسجيل في جميع المستويات المدرسية. وارتفع عدد المنح الممنوحة للتلاميذ الفقراء في المستوى الثانوي إلى ٤٥٧٥٤ منحة، حظ التلميذات منها ٦٣,٢ في المائة. وارتفع عدد موظفي التدريس من ٧٣٦٤٢ في السنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٧٨٦٠٦ في السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. (ويرد مزيد من البيانات الإحصائية في المرفق الثاني).

٧- حرية الدين والمعتقدات والتنوع

(أ) الأديان والمعتقدات

٥٩- تعد القضايا الدينية والثقافية أساس بناء وتعزيز "رأس المال الاجتماعي" الذي يعد أساسياً جداً والذي لا يمكن أن ينشئه أو يضمن استمراره أي قدر من التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية بمفرده. وقد بذلت حكومة البلد، بصفته بلداً للتسامح له تراث وتقاليد ثقافية ثرية، جهوداً كبرى وأحرزت تقدماً هاماً في تشجيع مختلف البرامج الثقافية والوئام الاجتماعي في صفوف الشعب، بمشاركة واسعة لأصحاب المصلحة دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الخلفية الشخصية.

٦٠- ووفرت الحكومة الملكية حرية واسعة في ممارسة الدين والمعتقدات: يوجد في الوقت الحاضر في كمبوديا ما مجموعه ٤٣٣١ معبداً بوذياً (باغودا)؛ منها ١٨٤ معبداً بوذياً للماهانيكايا و١٤٧ معبداً بوذياً للدامايوت. ويصل مجموع عدد الرهبان إلى ٥٦٠٤٠؛ وينتمي ٥٤٧٨٤ راهباً منهم إلى طائفة الماهانيكايا (٣٠٧٤١ مبتدئاً و٢٤٠٣ برتبة فيكوس) إلى جانب ١٢٥٦ راهباً ينتمون إلى طائفة الدامايوت (٧٣٢ مبتدئاً و٥٢٤ برتبة فيكوس)^(١٦).

٦١- وفيما يتعلق بالمسيحية، هناك ٢٣٧ كنيسة و٨٨٧ قاعة صلاة و١٩٩ مدرسة لتعليم المسيحية و٣٩٨ و١١٢ مسيحياً. وفيما يتعلق بالإسلام، هناك ٢٥٤ مسجداً و٨ قاعات للصلاة و١٧٧ مدرسة لتعليم الإسلام و٧٣٢ و٤٦٣ مسلماً. وفيما يتعلق بالماهايانا الصينية، هناك ٨٠ معبداً و٣٧ قاعة صلاة و٣٧١ و١٠٢ من أتباع الماهايانا. وبالنسبة للكاوداكية، هناك ٣ معابد و٢٠٥٨ من الأتباع. أما البهائية، فلها ٧ معابد و٦٩٩٥ من الأتباع.

(ب) التنوع الثقافي

٦٢- تمنع كمبوديا دستورياً أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو مسقط الرأس في مجتمعها. وتنص المادة ٣١-٢ من دستورها على أن "لكل مواطن الحق في المساواة أمام القانون، والتمتع بنفس الحقوق والحريات،

والاضطلاع بنفس الالتزامات بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو المولد أو الوضع الاجتماعي أو الثروة أو غيرها من الأوضاع". ويوفر هذا النص ضمانات بالمساواة أمام القانون والمساواة في الفرص لجميع المواطنين، بما في ذلك الإجراءات الإيجابية التي تطبق على الأقلية أو غيرها من المجموعات المحرومة. وقدمت كمبوديا، امتثالاً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي هي طرف فيها، تقريرها الوطني التالي إلى هيئة هذه المعاهدة، هذه السنة.

٦٣- وكمبوديا مجتمع متناعم في أغلبيته. لكنه يولي أهمية كبرى لتعزيز احترام التنوع؛ ولا سيما احترام حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات لأنها تؤمن أن وضع مجموعات شتى بعينها في المجتمع، وبخاصة الأقليات، جزء أساسي من التطور الديمقراطي لأي بلد من البلدان. ولهذا الغاية، أُتخذت خطوة عملية مع إنشاء المجلس الوطني للقضايا الإثنية والديمقراطية لدى مجلس الوزراء، وهو مجلس يعمل كهيئة للتشاور والتنسيق بين مؤسسات الحكومة والمنظمات غير الحكومية بهدف ذي أولوية هو وضع سياسات وطنية لتناول البرامج والمصالح الإثنية وتنفيذها.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

٦٤- تتبنى كمبوديا مبادئ الديمقراطية وتعدد الأحزاب والتعددية في نظامها السياسي، منذ أول انتخابات عامة أشرفت عليها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا عام ١٩٩٣. وينص دستور مملكة كمبوديا لعام ١٩٩٣ على الحقوق الأساسية التي تضمن مساواة جميع أهلها أمام القانون^(١٧). كما ينص الدستور على ضمانات لحماية القانون وحماية الحرية؛ ويمنع جميع أنواع التمييز، بما في ذلك حماية حقوق أخرى من قبيل حرية الكلام والتعبير، وحرية التنقل، وحق تكوين جمعيات أو التجمع، والحق في حرية الدين والمعتقد، والحق في الملكية وفي الأمن وغيرها من الحقوق.

٦٥- ومنذ مغادرة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، تعرضت كمبوديا لعملية تغيير في تحولها السياسي من بلد خارج من النزاع إلى مرحلة جديدة لتعزيز الديمقراطية في البلد. وقد جرى تحسين الأطر المؤسسية والقانونية المنظمة للمهام والهياكل السياسية وتعزيزها مع مرور السنين عن طريق المشاركة الفاعلة للأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في الحياة السياسية. كما تمكنت كمبوديا من تنظيم ثلاث عمليات انتخابات عامة وعمليات انتخاب للنواحي بمفردها، بعد مغادرة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وبمشاركة واسعة من الشعب وأصحاب المصلحة الآخرين في عمليات الاقتراع من أجل تعزيز العملية الديمقراطية.

٦٦- كما أحرزت كمبوديا تقدماً في توطيد الديمقراطية في المستويات القاعدية عن طريق تنفيذ برنامج اللامركزية واللاتركيز. ويشكل جدول الأعمال السياسي هذا عنصراً يتواصل تنفيذه في إطار الخطة الاستراتيجية للحكومة في الوقت الحاضر.

٦٧- وشكل ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢ معلماً آخر لكمبوديا، حيث إن جميع الكيانات القانونية والأفراد شاركوا بقوة في انتخابات مجالس النواحي/سنغكات (Sangkat) في مختلف أنحاء البلاد. وأدت انتخابات النواحي الثانية المنظمة عام ٢٠٠٨ إلى مزيد من التقدم في مساعي الحكومة إلى تعزيز الديمقراطية في المستوى المحلي. وأثبتت الانتخابات تعزيز قدرة الحكومة وفعاليتها في كفالة السلم والأمن في بيئة انتخابية، إذ حققت إنجازات ناجحة وأحرزت تقدماً نحو الديمقراطية. ويظهر هذا أيضاً التقدم المحرز نحو النضج السياسي للشعب.

٦٨- ويظهر انتخاب مجالس النواحي/سنغكات ثلاثة مبادئ أساسية هامة: أولها أن كمبوديا أحرزت تقدماً في كفالة النهوض بتمكين أهالي المجتمع المحلي عن طريق تنفيذ سياسة اللامركزية التي تتبعها الحكومة. فالأشخاص المحليون هم الذين يملكون سلطة تفويض ممثليهم بالمشاركة في صنع القرار في مجمل العملية الإنمائية للمجتمع المحلي. وثانيها أن الحكومة على مستوى الناحية/سنغكات هي مسؤولية مشتركة. وثالثها أن الانتخابات المحلية أتت بالتقدم الديمقراطي لجميع الأحزاب السياسية لكي تتنافس بشكل نزيه وتفوز بثقة الشعب عن طريق التصويت. وهذه الآلية السياسية لن تعزز الديمقراطية على الصعيد المجتمعي فحسب، وإنما ستزيد أيضاً من تعزيز الاستقرار السياسي والأمن عموماً. وهذه عناصر هامة لاجتذاب الاستثمار الخاص ولاتخاذ كمبوديا خطوات إلى الأمام نحو التنمية الطويلة الأمد والمستدامة. كما كشفت انتخابات مجالس النواحي/سنغكات التطور الإيجابي لقدرة الحكومة الملكية على توطيد الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

٦٩- وقامت كمبوديا، بانتهاجها سياسة اللامركزية، مؤخراً في أيار/مايو ٢٠٠٩، بخطوة أخرى تمثلت في تنظيم انتخابات مجالس العاصمة، والمقاطعات/البلديات والأقضية/الخانات. ويثبت هذا بوضوح أن كمبوديا قد التزمت بتعزيز ديمقراطيتها الآخذة في التجذر على جميع المستويات المجتمعية.

١- الحق في الحياة

٧٠- إن الحق في الحياة وحرية الحياة من الحقوق والحريات الأساسية المكفولة لجميع بني البشر في العالم منذ ميلادهم. ولذلك، اعترفت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية بالحق في الحياة وبالحرية للشعب الكمبودي، مراعاة منها لتجربته المأساوية في الماضي كمجتمع نجح من نظام كمبوتشيا الديمقراطية عام ١٩٧٩ (نظام بول بوت). ولحماية هذا الحق وهذه الحرية ونظراً للتاريخ المأساوي لماضيها القريب، ألغت كمبوديا عقوبة الإعدام باعتماد دستور ١٩٩٣ الذي يؤكد السياسة والالتزامات الثابتة للحكومة الملكية إزاء صكوك حقوق الإنسان في المجالات ذات الصلة.

٢- حرية التعبير

٧١- تلتزم كمبوديا بمفهوم حرية التعبير الذي يعد القاعدة الأساسية للديمقراطية ونظام تعدد الأحزاب والتعددية.

٧٢- وينص دستور مملكة كمبوديا على ما يلي: "يتمتع المواطنون الخمير بحرية التعبير والصحافة والنشر والتجمع. ولا يجوز لأحد ممارسة هذا الحق لانتهاك حقوق الآخرين، وللمساس بالتقاليد الجيدة للمجتمع، ولانتهاك القانون والنظام العام والأمن الوطني". (المادة ٤١). وعلاوة على ذلك، جرى إعمال حرية الصحافة وحرية التعبير على نحو واسع في البرنامج السياسي للحكومة، بإعلان ما يلي: "تشجع الحكومة الملكية في كمبوديا إعمال حرية الصحافة، وحرية العمل، وحرية التعبير، والحق في التظاهر، والحق في تسيير المظاهرات السلمية، والحق في حضور التجمعات في إطار القانون. وهذا البند المأذون هو القوة الدافعة وراء التطور الحرّ لمجتمع مفتوح يتصف بالوعي ويتحلّى بالعقيدة السياسية". وتشمل هذه الحقوق حرية البحث في المعلومات ونشرها شفويّاً أو كتابياً أو بوسائل أخرى دون فرض أية قيود عليها.

٣- حرية التجمع

٧٣- تشجع الحكومة الملكية في كمبوديا الناس على تنظيم جميع المنتديات العامة في إطار الدستور. وتسمح الحكومة الملكية للأفراد بإنشاء الجمعيات أو المنظمات، مع أن القانون الخاص بذلك لم يعتمد بعد. وينبغي إيداع الوثائق المتصلة

هذا الإنشاء لدى وزارة الداخلية. وقد تطورت منظمات المجتمع المدني في كمبوديا بشكل متزايد، وهي تشارك بشكل فاعل في تشجيع البرنامج الاقتصادي الاجتماعي الوطني والديمقراطية وحقوق الإنسان. ويعمل العديد من المنظمات النشيطة في مجال حقوق الإنسان من قبيل لجان حقوق الإنسان التابعة لمنظمات غير حكومية والمنظمة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية والعصبة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، ولا سيما المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي، بحرية في جميع مقاطعات/بلديات المملكة. وفيما يتعلق بالجوانب المؤسسية، أنشأت كمبوديا لجنة وطنية لحقوق الإنسان ملحقة بالحكومة لتنسق وتتعاون مع الوكالات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين على التصدي لجميع تحديات حقوق الإنسان. وفي سياق الاختصاص التشريعي، هناك أيضاً لجنة لحقوق الإنسان أنشئت منذ أول فترة تشريعية.

٤ - حرية الصحافة

٧٤- يضمن قانون الصحافة حرية الصحافة. وفي إطار الخطط السياسية الاستراتيجية للحكومة والقانون الجاري العمل به، يُعترف بحرية وحق التعبير لوسائل الإعلام على نطاق كمبوديا كلها منذ عام ١٩٩٢ وقد جرى تعزيزها بشكل تدريجي بعد ذلك.

٧٥- وتوجد في كمبوديا وسيلتان لنشر الأخبار: الطباعة والبث. والمشاريع التجارية العاملة في هذا المجال ملزمة بالحصول على ترخيص من وزارة الإعلام. ويُسمح لمثلي الصحافة تكوين رابطات خاصة بهم، لضمان حريتهم في التعبير والرأي والطبع والنشر. وعلى هذا الأساس، بدأ العديد منها العمل بالفعل، وهي رابطات الصحافة والتحالفات الصحفية ونوادي الصحافة. ولكفالة مصداقيتها وكذلك جميع الحريات المسموح بها، وفقاً لقانون الصحافة، وضعت الرابطة مدونة لقواعد السلوك. وقد تعززت، في الوقت الحاضر، حرية وسائل الإعلام المطبوعة باللغات الوطنية والدولية على السواء وتطورت بشكل ملحوظ مع تنوع وجهات النظر والآراء المعبر عنها داخل المجتمع الكمبودي. وفي الواقع، يوجد فعلاً ما يقارب ٦٠٠ صحيفة ومجلة متخصصة ومجلة يمكن للناس الحصول عليها والتمتع بقراءتها في الوقت الحاضر في جميع أنحاء البلد.

٧٦- وفيما يتعلق بالبث، هناك ما مجموعه سبع محطات تلفزيونية عاملة: محطة تلفزيونية حكومية واحدة، ومحطتان شبه حكوميتين وأربع محطات خاصة. وعلاوة على ذلك، هناك محطتان تلفزيونيتان بالكابل تعملان في بنوم بنه في الوقت الحاضر. وهناك حوالي ٤٠ محطة إذاعية، اثنتان منها مملوكتان للدولة ويعود ما تبقى منها للقطاع الخاص.

٥ - الحق في عدم التعرض للتعذيب

٧٧- كمبوديا دولة طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها. وبهذه الصفة، اتخذت الحكومة خطوات وبذلت جهوداً عملية لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها. وقد أصدرت وزارة العدل الرسالة رقم RBV 6106 509 المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ التي تتضمن تعليمات موجهة للمدعين العامين في جميع المقاطعات/البلديات تقضي بالتفتيش على السجون ومراكز الاحتجاز امثالاً لاتفاقية مناهضة التعذيب والتفتيش على أي شكل آخر من أشكال العقوبة الموقعة بمن يرتكبون أعمالاً فظيعة. ويعاقب أي مجرم ارتكب عملاً من أعمال التعذيب وفقاً

القانون الجنائي، وفي الوقت نفسه يلزم التعويض على الضحية. وقد عاقبت وزارة الداخلية ٢٦ من موظفي/مسؤولي السجن ووجهت لهم إنذارات بسبب اعتدائهم البدني على السجناء وإهانتهم أو شتمهم.

٧٨- وتواصل كمبوديا، بصفتها دولة أصبحت حديثاً طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، العمل على إنشاء آلية وقائية وطنية امتثالاً لهذا الصك. وفي يومي ٢٢ و٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نظمت وزارة الداخلية حلقة عمل بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في كمبوديا^(١٨). كما أُتيحَت فرصة للوكالات المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين لإجراء دراسة تفصيلية لمتطلبات إنشاء آلية وقائية وطنية وفقاً للبروتوكول وتوضيحها. وأفضت حلقة العمل إلى فهم مشترك مفاده أنه في حين أن جهود الحكومة الملكية الرامية إلى إنشاء مثل هذه الآلية تستحق الإشادة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لإنشاء آلية ممثلة امتثالاً كاملاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ومبادئ باريس. على أن الحكومة، في هذه المرحلة الأولية، أصدرت مرسوماً فرعياً بإنشاء الآلية الوقائية الوطنية.

سابعاً - حقوق الطفل والمرأة

ألف - حقوق المرأة

٧٩- أُحرز تقدم في مجالات شاملة من قبيل المنظور الجنساني. وينظر إلى المرأة على أنها العمود الفقري للاقتصاد الوطني والمجتمع. وتبذل الحكومة الملكية كل جهودها للنهوض بوضع المرأة عن طريق الاستمرار في تنفيذ "نيري راتاناك" أو "النساء: الجواهر الثمينة" لإعطاء قيمة وأمل للكمبوديات، مع التركيز على المساواة بين الجنسين في التنمية الاقتصادية.

٨٠- وفي هذا الاتجاه، أُتخذت خطوات للتصدي للعنف ضد المرأة، من قبيل القانون المتعلق بمنع العنف المنزلي وحماية ضحاياه المعتمد عام ٢٠٠٥ والذي يجري تنفيذه من خلال خطة عمل وطنية. ويوفر القانون الحماية القانونية بشكل فعال وفي الوقت المناسب للضحايا، وأغلبهم من النساء والأطفال. وما فتئت الحكومة الملكية، منذ عام ٢٠٠٦، تبذل قصارها لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. كما صدر القانون المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر عام ٢٠٠٨ ويجري حالياً إنفاذه. ويجري إعداد الخطة الوطنية لمنع العنف المنزلي، وهي تعمل على التوعية بالقوانين المتصلة بالمرأة وتنفيذها.

٨١- وتعطي الحكومة الملكية الأولوية حالياً لتنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية تعميم المنظور الجنساني التي تهدف إلى النهوض ببناء قدرات المرأة، وتعزيز قدرة المرأة على المشاركة في قطاعي التعليم والصحة، ومواردها الاقتصادية، والقضاء على التصورات والمواقف السلبية إزاء المرأة، وتشجيع مشاركة المرأة في الشؤون العامة. وترمي هذه السياسة إلى كفالة مساهمة متساوية للمرأة النشيطة في التنمية الوطنية^(١٩).

٨٢- أعطت الحكومة الملكية في كمبوديا للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل، واتخذت عدداً من الخطوات والتدابير لتمكين لحقوق المرأة على الصعيد المحلي (في النواحي/سنغكات والقرى) سعياً إلى تحقيق جملة أهداف منها تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في لجان المرأة والطفل على مستوى النواحي/سنغكات؛ والتمكين للقيادات النسائية على المستوى القاعدي (وتحديداً في القرى)؛ وتأييد إشراف المرأة في اللجان الفرعية للتنمية القروية بنسبة ٤٠ في المائة. وفي الوقت نفسه، أتاحت الحكومة الملكية في كمبوديا، على الصعيد المجتمعي المحلي، ظروفًا مواتية للمرأة للحصول على موقع رفيع في مستوى القيادة والإدارة.

٨٣- وخلال الفترة التشريعية الرابعة للجمعية الوطنية، عينت الحكومة امرأة في منصب نائب لرئيس الوزراء. ووضعت الحكومة الملكية مبدأً مفاده: "يجب، خلال كل عملية انتقاء وتعيين موظفين جدد، انتقاء أو تعيين ٥٠ في المائة من المرشحات".

٨٤- وتعتبر مملكة كمبوديا إجازة الأمومة وظيفة اجتماعية حيوية. وتنص المادة ٤٦-٢ من الدستور بوضوح على ما يلي: "لا يجوز أن تفقد امرأة عملها بسبب الحمل. ويحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة بأجر كامل ودون فقدان الأقدمية أو الاستحقاقات الاجتماعية الأخرى".

٨٥- وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن الحكومة الملكية في كمبوديا اتخذت، لفائدة الموظفين المدنيين العاملين في سلك الخدمة المدنية، تدابير خاصة لتقديم الدعم والمساعدة للنساء اللاتي يقضين إجازة الأمومة. وخلال فترة الوضع، يحق للأمم الاستفادة من إجازة لثلاثة أشهر بأجر كامل مع بعض الاستحقاقات الإضافية الأخرى.

٨٦- وتكفل مملكة كمبوديا المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء في تلقي التعليم بجميع الوسائل وبجميع الأشكال وفي جميع الأوضاع، فالمادة ٦٥ من الدستور تنص على ما يلي: "على الدولة حماية وتعزيز حقوق المواطنين في تعليم جيد في جميع المستويات واتخاذ الخطوات اللازمة لحصول كافة المواطنين على التعليم الجيد. وعلى الدولة احترام التربية البدنية والرياضة من أجل رفاه جميع المواطنين الخمير".

٨٧- ويتمتع الرجال والنساء بالحقوق نفسها في التعليم وممارسة المهن. ولكفالة الحق في المساواة، بينت الحكومة جميع التدابير للمؤسسات التعليمية في جميع المستويات من التعليم ما قبل المدرسي إلى التعليم العام والتعليم العالي ومدارس التدريب المهني. وتنص المادة ٦٣-١ من الدستور على ما يلي: "يتمتع المواطنون الخمير من كلا الجنسين بالحق في اختيار أي عمل حسب قدراتهم واحتياجات المجتمع". ويعطي هذا المبدأ حقوقاً متساوية للرجال والنساء في أداء عملهم، في القطاعين الخاص والعام على السواء. ويُطبق المبدأ أعلاه في إطار إجراء قانوني ملائم يكفل حق المرأة في العمل على قدم المساواة مع الرجل^(٢٠).

٨٨- وقد ضمنت المادة ٣٦-٢ من دستور مملكة كمبوديا الحق في المساواة بين الرجال والنساء في الأجر عن نفس النوع من العمل: "يتلقى المواطنون الخمير من كلا الجنسين أجراً متساوياً عن العمل المتساوي". وهذا المبدأ تدبير آخر من التدابير المتخذة لتوفير ظروف مواتية لحصول المرأة على نفس الراتب أو الأجر الذي يحصل عليه الرجل عن أداء نفس النوع من العمل في نفس الظروف"^(٢١).

باء - حقوق الطفل

٨٩- تبدي مملكة كمبوديا التزامها بحماية مصلحة وحقوق الأطفال على النحو المنصوص عليه في المادتين ٤٧ و ٤٨ من الدستور. فالبلد دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا السياق، قدمت كمبوديا فعلاً تقريرها إلى لجنة حقوق الطفل في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وكتدبير عملي، أدرجت الحكومة المفاهيم ذات الصلة من الاتفاقية في عدد من القوانين التي اعتمدها من أجل التنفيذ، وتحديداً قانون العمل، وقانون العقوبات في الفترة الانتقالية، وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون المدني، والقانون المتعلق بقمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، وما إليها).

٩٠- وقد بُذلت الجهود لإنفاذ القوانين وغيرها من اللوائح المتعلقة بحماية الطفل فيما يتعلق بأربعة حقوق أساسية: الحق في الحياة، والحق في الحماية، والحق في المشاركة، والحق في النمو، وهي حقوق متماشية مع الصكوك الدولية، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي تعد كمبوديا دولة طرفاً فيها.

٩١- وما فتئت إدارة مكافحة الاتجار في البشر وحماية الأحداث، التابعة لوزارة الداخلية، تعمل بالتعاون مع لجنة التنسيق فيما بين اليونيسيف ومنظمة الرؤية العالمية ومنظمة إنقاذ الطفولة - النرويج ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ البرنامج الذي يطلق عليه اسم "تنفيذ قانون مكافحة الاعتداء الجنسي وتجارة الجنس والاتجار بالنساء والأطفال". وتشمل هذه الشراكات، على سبيل المثال، سلسلة من الدورات التدريبية التي نظمت لتعزيز قدرات نواب مفوضي الشرطة في المقاطعات/البلديات وخبراء الشرطة (ما مجموعه ٦٠٠) و ١ ٥٠٠ من أفراد الشرطة القضائية و ٢٩٤ من أفراد الشرطة الخاصة. وكان هدف التدريب هو تعزيز مهارات التحقيق والبحث عن الأدلة وتوفير المساعدة وإجراءات الاستجواب وتقديم القضية لإحالتها إلى المحكمة^(٢٢).

٩٢- ووجهت الدعوة إلى الأطفال لحضور بعض المنتديات الوطنية والدولية والمناقشات الاستشارية التي نظمها المجلس الوطني للطفل والمنظمات غير الحكومية وعدد من المنظمات الدولية الأخرى. وتتصل الحلقات الدراسية والاجتماعات التي عقدت بتشجيع أنشطة مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال والاتجار بالأطفال، في إطار المنتدى الإقليمي للطفل بالمنطقة الفرعية لميكونغ الكبرى، وحلقة عمل تشاورية بشأن العنف ضد الأطفال، وكذلك في مستوى إقليمي آخر للمنتديات الحكومية من قبيل الاجتماع الاستشاري الوزاري الخامس بشأن الأطفال في منطقة شرق آسيا المعقود في بيجين بالصين.

٩٣- وانخفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥^(٢٣). والأطفال ذوو الإعاقة هم المصابون بشلل الأطفال والعمى والصمم والذين يعانون اضطراباً عقلياً. وهناك ١٣ ٥٩٨ طفلاً ذا إعاقة يعيشون في المجتمعات المحلية في ١١ مقاطعة. وانطلاقاً من الإحصاءات التي قدمتها تسع منظمات غير حكومية، تبين وجود ١٩٤ طفلاً ذا إعاقة يعيشون في مراكز تديرها منظمات غير حكومية. وهؤلاء الأطفال ذوو الإعاقة مصابون بشلل الأطفال والعمى أو مصابون بشلل الأطفال أو الصمم من الولادة والمصابون بتشوه بدني مادي والذين يعانون مشاكل دماغية.

٩٤- وإضافة إلى المراكز التي تملكها الدولة، هناك العديد من المراكز الأخرى التي تتلقى الدعم من المنظمات غير الحكومية الشريكة لوزارة الشؤون الاجتماعية والمحاربين القدماء وإعادة تأهيل الشباب من أجل تقديم المساعدة للأطفال الفقراء وأطفال الشوارع والأطفال المتخلى عنهم. وهناك ١٧٩ مركزاً تديرها منظمات غير حكومية. وتقدم هذه المراكز المأوى المؤقت، والخدمات التعليمية، وخدمات رعاية الأطفال، مع برامج تدريب على المعلومات العامة والمهارات المهنية. وتجري إعادة دمجهم في مجتمعاتهم^(٢٤).

٩٥- وبالرغم من التقدم المحرز في مجال التعليم، لا يزال هناك العديد من التحديات التي ينبغي تجاوزها: عدم وجود المباني المدرسية في بعض المناطق (في المناطق النائية ومناطق أخرى تواجه ظروفاً عسيرة)؛ واستمرار البطء في عملية إصلاح التعليم؛ نقص المدرسين (في المناطق النائية ومناطق أخرى تواجه ظروفاً عسيرة)؛ بعض المدرسين لا يدرسون المواد التي تخرجوا فيها وآخرون يفتقرون إلى مهارات تربوية؛ وعدم وجود مرافق لمبيت المدرسين المعينين حديثاً المطلوبين بالعمل في المناطق النائية ومناطق أخرى تواجه ظروفاً عسيرة.

ثامناً - العوائق والتحديات

٩٦- بالرغم من التقدم المحرز في الإصلاحات الأساسية الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، لا تزال الخدمات العامة تشكل تحدياً من حيث جودتها وفعاليتها وتقديمها. وعلاوة على ذلك، لا تزال كمبوديا، كبلد خارج من النزاع، توصف على أنها من بين أقل البلدان نمواً. فاقتصاد البلد صغير الحجم. وتعتمد قاعدة النمو الاقتصادي لكمبوديا أساساً على أربعة أركان، وهي الملابس الجاهزة، والسياحة، والبناء، والقطاع الزراعي، وهي قطاعات لا تزال أضيق من أن يكفل التمتع بجميع حقوق الإنسان. ومع أن الحكومة نجحت في الحد من نسبة الفقر من ٤٧ في المائة (١٩٩٣) إلى ٣٥ في المائة (٢٠٠٤) (وتشير تقديرات أخرى إلى انخفاض نسبة الفقر إلى ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٧)، عن طريق ارتفاع النمو الاقتصادي والسياسات المناصرة للفقراء، لا تزال نسبة الفقر في الأرياف عالية. ولا تزال الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولا سيما انعدام المساواة بين المناطق الحضرية والريفية، تشكل تحدياً^(٢٥). ولذلك ثمة إدراك بأن هناك مهاماً كبرى تنتظر، في التصدي للعوائق وأوجه القصور، من أجل مواصلة التقدم في جميع مجالات حقوق الإنسان.

٩٧- ويتجه تركيز الأراضي وعدد الأشخاص غير الملاك إلى الارتفاع، مما يؤثر سلباً على العدالة في استخدام الأراضي وكفاءته. ومن جهة أخرى، لم يجر استخدام المناطق الكبرى الخاضعة للامتيازات الاقتصادية للأراضي بكفاءة حسب الأهداف المحددة، وهو ما يتطلب تدابير حكومية صارمة لمعالجته.

٩٨- ولم تصبح شبكة الضمان الاجتماعي للعمال والفقراء بعد نظاماً يتسم بالكفاءة.

٩٩- وتعد جودة التعليم في المستويات الأساسي والثانوي والعالي متدنية. وقد أصبح إنتاج المخدرات غير الشرعية والاتجار فيها مشكلاً اجتماعياً يضر برفاه الشباب الكمبودي حاضراً ومستقبلاً.

١٠٠- ولا يزال تقديم خدمات الصحة العامة الجيدة محدوداً. وبالرغم من الإنجازات العديدة في القطاع الصحي، لا يزال معدل الوفيات النفاسية للأمهات مرتفعاً. ويحتاج التقدم المحرز في تعزيز خدمات الرعاية الصحية والصرف الصحي والمياه النظيفة في المناطق الريفية إلى زيادة تسريعه لتحقيق الغايات على النحو المبين في الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠١- ولم تكسب السلطة القضائية بعد ثقة الجمهور بشكل كامل. ولم يصبح وضع إطار قانوني شاملاً بعد، وفي الوقت نفسه لا يزال إنفاذ القانون يحتاج إلى تعزيز.

١٠٢- ويعد غياب التعليم والعنف المتربلي والاتجار بالبشر من العوامل الرئيسية التي تعيق المرأة عن توظيف كامل إمكاناتها في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٠٣- وعموماً، لا تزال القدرة المؤسسية للحكومة محدودة بسبب انخفاض المرتبات والحوافز. ولا يزال التعاون بين وكالات الحكومة غير كاف، وفي الوقت نفسه تتضمن بعض الأطر القانونية والتنظيمية فجوات، إضافة إلى نقص الموارد لتنفيذ سياساتها.

١٠٤- وإضافة إلى ذلك، تركزت الأزمة المالية العالمية الحالية وغيرها من الضغوط والأزمات الدولية آثاراً على جهود الحكومة الرامية إلى ضمان استمرار مجمل جدول الأعمال هذا وتنفيذه. ونتيجة لذلك، أثر هذا على حقوق الإنسان.

وتدرك الحكومة الملكية تلك الصعوبات والحاجة إلى مضاعفة جهودها لاتخاذ جميع أنواع التدابير وتخصيص الموارد الملائمة لكفالة النهوض بحقوق الإنسان المكفولة لشعبها واحترامها، وبخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٠٥ - ومع مضي البلد قدماً مع الحكومة الجديدة المنبثقة عن انتخابات السنة الماضية، حدد رئيس وزراء مملكة كمبوديا سياستها، وهو ملتزم بمواصلة الجهود لتنفيذ "المرحلة الثانية من الاستراتيجية الرباعية" من أجل النمو والعمالة والإنصاف والكفاءة في كمبوديا، وهي تتمثل في "جدول أعمال السياسة العامة الاجتماعية الاقتصادية" و"البرنامج السياسي" للحكومة الملكية خلال الفترة التشريعية الرابعة للجمعية الوطنية. كما جرى تمديد الخطة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لتنفيذها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣، لتمكين الحكومة الحالية من إنجاز بنود الإصلاح خلال الفترة التشريعية الرابعة.

١٠٦ - ويتمثل الهدف الأساسي في الدفع بالعملية الإنمائية قدماً في جميع المجالات، من أجل الاستمرار في التصدي لمهام الحد من الفقر، مع سعي الحكومة الحثيث إلى تحقيق الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية والعمل بذلك أيضاً على تحقيق أهداف النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكمبودي. ومن المنطلق ذاته، تركز الحكومة على استمرار تعزيز الحوكمة الرشيدة والإصلاح القضائي كشرط مسبق لضمان التنمية المستدامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

تاسعاً - الاستراتيجيات القطرية المقبلة

١٠٧ - ستواصل الحكومة الملكية تعزيز سيادة القانون، والحكومة الرشيدة، والنهوض باحترام القانون، وكفالة الإنفاذ الفعال والمتساوي للقوانين على جميع المواطنين عن طريق تعزيز الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية لكي تتمكن من الاضطلاع بأدوارها وواجباتها بفعالية، في إطار من المساواة وفقاً لإرادة وتطلعات الشعب. وستواصل الحكومة الملكية مكافحة انتهاكات القانون، والإفلات من العقاب، والفساد، والعنف، والاتجار بالبشر والمخدرات، والجرائم، وجميع أنواع التمييز عن طريق تعميق الإصلاحات الشاملة للدولة.

١٠٨ - وستواصل الحكومة الملكية كفالة العدالة الكاملة للشعب الكمبودي عن طريق الدوائر الاستثنائية المنشأة في المحاكم الكمبودية في إطار القانون الكمبودي من أجل محاكمة كبار قادة الخمير الحمر على الجرائم المرتكبة في ظل نظام كمبودشيا الديمقراطية.

١٠٩ - وستواصل الحكومة الملكية السعي إلى تحقيق إدارة الأراضي وتوزيعها واستخدامها بطريقة تتسم بالرشد والعدل والكفاءة عن طريق تعزيز تسجيل الأراضي ومنح سندات ملكية الأراضي ضماناً لأمن حيازة الأراضي؛ والقضاء على الزحف الفوضوي وغير القانوني للأراضي (بما في ذلك في البحيرات، والغابات، والغابات المغمورة، والشواطئ، والجبال، والجزر)؛ ومنع تركيز الأراضي غير المستخدمة أو غير المنتجة؛ وحل المنازعات بشأن الأراضي بطريقة شفافة وعادلة. وستجري دراسات رصينة قبل منح الامتيازات الاقتصادية للأراضي وتعزيز إدارة الامتيازات وفقاً للقوانين واللوائح والعقود. وتشجع الحكومة الملكية توزيع الأراضي في إطار امتيازات اجتماعية للأراضي لفائدة الفقراء الذين لا يمتلكون الأراضي وكذلك زيادة الاستثمارات العامة من أجل إيجاد ظروف معيشة مواتية لمن لم يُمنحوا أراضي جديدة. وستواصل الحكومة الملكية تعليم الحدود الإدارية للنواحي/الساغكات وستضع استراتيجية إنمائية وطنية للمدن والمراكز الحضرية. وستواصل تنفيذ سياسة الإعفاءات الضريبية للأراضي الزراعية التي تستخدمها الأسر المعيشية.

١١٠ - وتلتزم الحكومة الملكية التزاماً راسخاً بتحقيق هدف "التعليم للجميع" عن طريق إيجاد بيئة مواتية لكفالة المساواة في الوصول إلى تعليم جيد لجميع الأطفال والشباب الكمبوديين، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو منطقتهم الجغرافية أو مجموعتهم الإثنية أو دينهم أو جنسهم أو حالتهم من حيث الإعاقة البدنية. والحكومة الملكية عاقدة العزم على تحقيق هدي - أن يكون جميع الأطفال قادرين عن إتمام المدرسة الابتدائية بحلول عام ٢٠١٠ وتوسع سنوات من التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥ - عن طريق إتاحة عدد أكبر من المدارس من الشعب.

١١١ - وستواصل الحكومة الملكية تشجيع تطوير النظام الصحي لتعزيز كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للشعب والإنصاف فيها واستدامتها. وستزيد الحكومة الملكية الميزانية الصحية وستواصل بناء مزيد من مستشفيات الإحالة والمراكز الصحية والنقاط الصحية. وستعزز الحكومة الملكية الخدمات الاجتماعية لفائدة المجموعات المستضعفة من قبيل الفقراء، وضحايا الكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث، والمسنين المهملين، والأيتام، والمتشردين، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومن إليهم، من أجل تحسين ظروفهم المعيشية وإيجاد بيئة مواتية لربطهم بالاتجاهات الرئيسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وستهيئ الحكومة الملكية أيضاً بيئة مواتية للمستضعفين لزيادة إمكانية الوصول إلى فرص التعليم والتدريب على المهارات والعمل. وستسعى سعياً حثيثاً إلى تنفيذ سياسة تحسين الظروف المعيشية وزيادة مشاركة المحاربين القدماء والموظفين المدنيين المتقاعدين، ولا سيما على المستوى القاعدي. ولتحقيق هذا الهدف الطويل المدى، ستنشئ الحكومة الملكية نظاماً للضمان الاجتماعي لفائدة موظفي الحكومة وأعضاء القوات المسلحة والعمال والمستخدمين والكمبوديين من كل مشارب الحياة، على النحو الوارد في استراتيجية تنمية القطاع المالي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥.

١١٢ - وستواصل الحكومة الملكية تحسين شروط عمل العمال والموظفين التي تنظمها أحكام قانون العمل لتكون متماشية مع وتيرة التنمية الاجتماعية الاقتصادية والمعايير الدولية للعمل، وبخاصة الاستعراض المتواصل لطلبات زيادة الحد الأدنى للأجور وتخفيض ساعات العمل في ضوء البيئة الاقتصادية الوطنية والدولية السائدة، والمنافسة السوقية، والحاجة إلى تعزيز مناخ استثماري موات. وفي الوقت نفسه، ستعزز الحكومة الملكية حرية النقابات من أجل كفالة تمثيلها للمصالح المشروعة للعمال والموظفين، وعملها على رفع محتهم وتحسين ظروف عملهم بشكل حقيقي.

١١٣ - وتعرب مملكة كمبوديا عن تقديرها للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لكمبوديا في مجال حقوق الإنسان. وتعرب عن أملها في تشاطرها جميع البلدان والمنظمات الدولية الصديقة، بما فيها منظمات المجتمع المدني، تجاربها وممارساتها الجيدة مشفوعة بتوصيات خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، فهي بذلك تمدّها بمزيد من المساعدة التقنية وتعزز من القدرة المؤسسية لحقوق الإنسان في كمبوديا، ومن ثم تساعد على الدفع قدماً بمجتمع ديمقراطي يسير على سبيل السلام والاستقرار والتقدم والازدهار.

Notes

¹ The UN departure did not resolve all the problems, including national reconciliation inside the country. The achievements of full peace and stability of Cambodia have been made possible over the last decade due to the win-win policy of the Royal government.

² These laws comprise, among others: Suppression of Gambling, Land Management, Urbanization and Construction (23/05/1994), Organization and Functioning of the Council of Ministers (19/07/1994), Investment (04/08/1994), Immigration (26/08/1994), Co-statutes of Civil Servants (21/10/1994), Organization and Functioning of the Supreme Council of Magistracy (22/12/1994), Commercial Procedures and Registration (03/05/1995), Commercial Chambers (16/05/1995), Statutes of Bar (15/06/1995), Press (18/07/1995), Retirement Pension and Benefits for Soldiers of the

Royal Cambodian Armed Forces with Incapability (18/10/1995), Suppression of Kidnapping, Trafficking, Sale and Exploitation of Human Persons (29/02/1996), Law on Nationality (20/08/1996), Environmental Protection and Natural Resources Management (18/11/1996) Drug Control (09/12/1996), Management of Pharmaceuticals (09/12/1996), Labour Law (10/01/1997), Law on the Elections of the Members of the National Assembly (1997-2002), Law on the Election of Commune Councils 2001.

At present Cambodia have 185 judges, of which 21 are females and 163 are practicing judges, 17 being females. There are 34 prosecutors. There are 53 deputy prosecutors and 52 practicing prosecutors, of which one is female. There are 2 Prosecutor Generals, 1 female and 2 deputy Prosecutor Generals. Until 2009 Cambodia has 656 lawyers (of which 113 are females, 487 are practicing lawyers, 90 are females; and 74 lawyers who are under the courses, 10 females).

³ Preliminary derived analysis of data from the smaller scale 2007, Cambodia Socio-Economic Survey estimates of more than 1 percentage point per year. Poverty level has declined at all sub-national levels: in Phnom Penh (0.8 per cent from 4.6 per cent), other urban areas (21.9 per cent from 24.7 per cent) and rural areas (34.7 per cent from 39.2 per cent), decreasing by about 16 per cent). On present trend, much more concerted efforts would be needed to reduce overall poverty levels to 25 per cent by 2010 and 19.5 per cent by 2015. Urgent measure are necessary to be taken to ensure safety nets for the most vulnerable through subsidies and targeted labour intensive work I food for work programs. In general, the poverty reduction rate has declined from 35 per cent in 2004 to around 30 per cent in late 2007.

⁴ With the RGC assistance, there is an increase in the number from 9,526 Cambodians to be working abroad in 2007 as compared to 2006 figure of 3,636.

⁵ Article 261 in the labour Law states in: “No foreigner can work without the labour ID card and registered book issued by the Ministry of Labour”.

⁶ This right is guaranteed and protected by article 36.5 of the Constitution: “Cambodians (males and females) have the rights to create trade unions and participate in the trade unions”. Article 271 of the Labour Law stated that: “All labourers regardless of sex, age, nationality have the rights to participate in the professional trade unions of their free choice”.

⁷ Cambodia extends its bilateral cooperation on sending workers to foreign countries (such as Thailand, Malaysia, and South Korea) with the aim of strengthening capacity, skills and trainings. Cambodian workers in Malaysia accounts for 10,670 workers, Thailand account for 6,114 workers, and the Republic of Korea account for 4,038 persons. Meanwhile, the Royal Government had cooperated with Thailand to identify and issue ID cards for Cambodian workers who worked illegally in Thailand to become legal workers for 46,300 workers.

⁸ According to article 44 of the Constitution, “All persons, individually or collectively, shall have the right to ownership. Only natural persons or legal entities that have Khmer nationality shall have the right to own land. Legal private ownership shall be protected by law. The right to confiscate properties from any person shall be exercised only in public interest as provided for under the law and shall require fair and just compensation”. Foreigners who have no Khmer nationality shall not be allowed to have the right to own land.

⁹ The required policy and legal framework for effective implementation of the Land Law has been developed and approved over the year in view of historical, political, economic, and social dimension of land issue, such as: Sub Degree on State Land Management; Guiding Circular Illegal Land Occupancy of State Land; Prakas on Identification, Mapping, Classification of State Land; the Inter-Ministerial Prakas on Strengthening of Cadastral Commission; Joint Prakas on the Mechanism for Agricultural Dissemination Service Delivery for Social-Land-Concession Using Farmers; Joint Guidelines on Strengthening of Performance of all level of Cadastral Commissions; etc. Further, other related works are under way such as drafting the Policy on Land Evaluation.

¹⁰ Article 5 of Land Law stated that: “No person may be deprived of his ownership, unless it is in the public interest. An ownership deprivation shall be carried out in accordance with the forms and procedures provided by law and regulations and only after the payment of just and equitable compensation.”

¹¹ The indigenous minorities who benefited from this policy of this land ownership are Phnong, Kouy, Cha’s ray, Kroeng, Proav, Snang, Kraol, Meorl, Kra Chus, Pour, Khoun, Chorng, Stouy, Sa’Ouch, Rodeor, Khek, Ro’Ang, Spoung, Loern, SamRe, and other indigenous peoples of about 1 per cent of the total population. In compliance with the act issued by the Ministry of Labour and Vocational Training, the labourers and employees will receive: Medicare for injuries caused by work accidents at hospitals or at the contracted health clinics of the National Social

Security Cash Box free of charge, Allowances for provisional loss of work competency including wages while being treated in hospitals and holidays after treatment specified by doctors. Retirement benefits funds that will be provided for work accidents that causes the loss of work competency from 20 per cent upward. Allowances for the death of the person who is the victim of work accidents; allowances for the body cremation of a person who is the victim of work accidents.

¹² In compliance with the act issued by the Ministry of Labour and Vocational Training, the labourers and employees will receive: Medicare for injuries caused by work accidents at hospitals or at the contracted health clinics of the National Social Security Cash Box free of charge, Allowances for provisional loss of work competency including wages while being treated in hospitals and holidays after treatment specified by doctors. Retirement benefits funds that will be provided for work accidents that causes the loss of work competency from 20 per cent upward. Allowances for the death of the person who is the victim of work accidents. Allowances for the body cremation of a person who is the victim of work accidents.

¹³ The Social Security System provides support with the allowances for retired government officials, namely for those who are professionally disabled, maternity holidays, illness, work accidents, and demise. Up to 2007 there are 26,486 retirees (3,527 dead), 6,217 have lost their professionalism (1,376 dead), wives of retirees are 9,341 and children of retirees are 17,594. The Royal Government spent annual budget of 28,043,225,700 Riels for the Social Security Regime. Up to 2007 all types of veterans are 89,184 and their children 305,553 that the Royal Government has to allocate the national budget of 52,028,763,852 Riels to assist them and are giving them with Social Land Concession; build 240 houses for them by arranging them as a model village at a bordering region of Kampot and Kompong Speu provinces. In particular the Royal Government has spent US\$ 1 million to build houses for amputees in Siem Reap province as well. Veterans include handicaps, retirees, those who lost their work competency, and families of the dead soldiers are about 90,000 including 30,000 dependents that the Royal Government has to provide with the Social Security Regime to support their livelihoods. At present, the Royal Government has constantly improved the policies toward the veterans in accordance with the national budget such as: provide first time support allowances for handicaps; provide monthly wage for the families of the dead who still have parents or caretakers, wife or husband of 3200 Riels per person.; modifying the monthly wages for wife or husband of the handicaps, retirees, and those who lost their work competency from 3,000 Riels to 6,000 Riels; provide 20,000 Riels of livelihood allowances per month for handicaps, retirees, and those who lost their work competency from July 2008 to December 2009. In the 4th mandate of the National Assembly the Royal Government has pushed to establish the Social Security Regime for Veterans as well. The Royal Government has also paid attention to the Social Security for the vagabond wanderers and beggars through the creation of a National Committee and Sub-National Committee to tackle the problems of vagabond wanderers and beggars that the Ministry of Social Work, Veterans, and Youth Rehabilitation had created 6 points of strategies and plans of actions for solving the relevant problems based on humanitarian basis. In the past 5 years, 4,784 insane vagabond wanderers were gathered and provided with provisional shelters in the Social Centers. They are provided with educational services and health care, short course training for skills and psychological support including financial support so that they can reintegrate themselves into their own communities. At the same time the Royal Government has also paid attention to the Social Security for handicaps. The Kingdom of Cambodia have 11 Rehabilitation centers for handicaps and 2 workshops which are being active that have provided 19,853 artificial legs, 64,317 artificial arms, 9,551 shouldered canes, 4,985 armed canes, and provide treatment by movements for 57,227 handicaps. 59,240 handicaps had received skills training from these centers without payment and they were provided with accommodation and travel expenses as well. The Royal Government had set up 7 Handicaps Vocational Training Centers. 4,061 handicaps are being trained with 15 diversified skills. The Centers have also trained 1,147 handicaps for collective work programs. At present 3,015 handicaps possess their own businesses and others have received jobs in various private companies. Policy for the old-aged persons has been established and undertaken. "The First October Old Person Day" is observed to pay gratitude for old persons. There are 331 old person associations for mutual help at various communities.

¹⁴ Public health facilities are comprised of 8 National hospitals, 77 Operational Districts, 73 referral hospitals, 949 health centers, 105 health posts, all of which make up a total of 9661 beds for patients treatment. In the Kingdom of Cambodia, there are 2,162 medical doctors, 1,267 medical assistants, 42 medical professors, 5 doctors of pharmacists, 429 pharmacists, 110 secondary pharmacists, 33 primary pharmacists, 175 doctors of dentists, 67 dentists, 23 primary dentists, 84 massage therapists, 3,464 secondary nurses, 1,845 secondary midwives, 33 primary midwives, 409 secondary laboratory technicians, 23 primary laboratory technicians, 6 scientists, 3 anesthetists, 1,223 other personnel, and 414 non-medical skilled staffs).

¹⁵ In 2007, private health services consists of polyclinics, medical cabinets, health care clinics, dental clinics, medical laboratories, pharmacy, Sub-pharmacy (A), Sub-pharmacy (B), maternity clinic, clinics for ears, nose, throat, and eyes treatments, and traditional herbs nationwide amounted in total to 4,563 places of which 1,736 places are legal and 2,827 are illegal (most of them are just outpatients consultation rooms, sub-pharmacy (B), eye labs, and traditional herbs treatment. On a separate basis, in Phnom Penh municipality, in 2007, private health services (medical cabinets, dental cabinets, massage therapy room, health care clinics, laboratories, maternity clinic, in-patient clinics, and polyclinics) constitute a total of 869 places among which 413 are legal and 455 are illegal (most of them are dental cabinets).

¹⁶ This statistical data is obtained from Ministry of Religion and Cults on pagodas and monks nation wide 2008-2009 dated on 7 June, 2009).

¹⁷ Article 35 and 36 of the constitution state that: “Khmer citizens of either sex shall have the right to actively participate in politics.” “Citizens of either sex of at least eighteen years old, have the right to vote. Citizens of either sex of at least twenty five years old, have the right to stand as candidates for the election.” “Khmer citizens of either sex of at least forty years old, have the right to stand as candidates for the election as the members of the Senate”.

¹⁸ The Workshop was held with the participation of representatives of the Sub-committee on the Prevention of Torture, and supported by the Cambodia Office of the High Commissioner for Human Rights and the Danish based Rehabilitation and Research Centre for Torture Victims.

¹⁹ Based on the principle of equality, the RGC has made its continuous efforts to undertake a number of measures to implement it in line with other provisional laws. This is to ensure the growth and progress of women in all fields ranging from political, economic, social and cultural aspects with the aim to provide women with full human rights and the freedom determined in article 35-1 of the Constitution: “Khmer citizens of either sex shall have the right to participate actively in the political, economic, social and cultural life of the nation. Any suggestions from the people shall be given full consideration by the grant of the State.” Article 2 of the Civil Code state that: “ This code defines the principle to ensure dignity of individual with equality between men and women and the right to own property as stipulated in the Constitution.” The RGC always pays attention on all measures in order to speed up the implementation of this principle in its political platform to ensure the increase of the participation from women to reach the maximum level in all institutions at national, provincial and local levels.”

²⁰ Obviously, in 2008 there were 1, 556 enterprises having in total 674, 673 staffs and, among those, there were 601, 753 female staffs.

²¹ Rights to equality between men and women within the family in Cambodia are protected under the laws (art. 29 of the Law on Marriage and Family state that: “In family, a husband and wife are equal in all aspects”; also the details of the rights are stipulated in many provisions of the Civil Code (art. 974).

²² At the same time, the video documentary was made called “The Victim”, and it was broadcasted on TV. The department provides a hotline service 24 out of 24 hours receiving incoming call in two languages, English and Khmer, and 800 incoming calls were made in average per year. Moreover, up to 2007, the department has set up a special interview room called “Child Friendly Interview Room” using installed video camera at 10 provincial/municipal police commissions aiming to get rid off fear of the child victim when conducting an interview with them.

²³ The infant mortality rate has decreased from 95 in 2000 to 66 in 2005 among 1000 new births survival rate. At the same time, the mortality rate of children under 5 years old has increased from 124 out of 1000 new births in the same year. The decrease of the mortality rate of infants and children resulted from many factors including the decrease of a number of new born babies delivered per woman in average, the decrease of poverty rate, the better of nutrition situation of children and mothers, the obtaining of water sanitation, and living with hygiene, the increase of vaccination provided, plus better health care service.

²⁴ According to the statistics, there are 6, 383(2,453 females) orphans and infants abandoned by their parents are living under the management of those NGOs; they have been assigned to live in home-based family having one babysitter working as a care taker.

²⁵ A recent data indicates 30 per cent of people are still living under poverty line in Cambodia.

— — — — —